



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

خطوات للخلف أم للأمام.. البارزاني ومواقف واشنطن وطهران الخفية في ملف كردستان

مدخل:

يكاد يمر شهر على الاستفتاء على الانفصال الذي نظمه إقليم كردستان العراق، في الخامس والعشرين من سبتمبر الماضي، ولا يبدو في الأفق أن مسعود البارزاني، رئيس الإقليم، يشعر بقلق خاص إزاء الإجراءات التي تتبناها الحكومة المركزية في بغداد، أو دول الجوار، أو الممانعة الدولية الظاهرة للموقف.

ونقول إنها معارضة "ظاهرة" لأنها في حقيقة الأمر، لا تتفق مع ما يدور منذ عقود طويلة في دهاليز القوى الكبرى بشأن خرائط هذه المنطقة، ولا تتفق مع السياسات التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، على وجه التحديد، فيما يخص التكوين الجيوسياسي لمنطقة الهلال الخصيب، والتي تضم حوض نهرَي دجلة والفرات، والساحل الشرقي للبحر المتوسط، وكانت - قبل مرحلة "سايكس - بيكو" - يُطلق عليها مصطلح سوريا الكبرى.

ومن خلال مؤشرات عديدة؛ فإننا نقف أمام مجموعة من الحقائق التي يمكن استخلاصها من تطورات الحدث، تشير إلى أن خلفات الاستفتاء والانفصال - الذي هو بالتالي قادم لا محالة - أكثر عمقاً بكثير من محاولات البعض لتصويره على أنه خطوة "انفلاتية" أو غير مدروسة من جانب البارزاني، أو أنها لتحسين موقفه السياسي الداخلي قبل الانتخابات المقبلة على رئاسة الإقليم وبرلمانه، والمقررة - بحسب إعلان مفوضية الانتخابات في الإقليم - في نوفمبر المقبل.

وبشكل عام؛ فإن مختلف ردود الأفعال التي ظهرت على هذا الأمر؛ تبرز حقيقتين يمكن القول باطمئنان إنهما مؤكدتان بنسبة كبيرة؛ الأولى هي عجز بغداد والأطراف الإقليمية عن وقف حراك قطار انفصال إقليم كردستان العراق، والثانية، أن المواقف الدولية ليست كما يبدو أنها معارضة حقاً للانفصال، وهو ما تناقشه هذه الورقة.

الاستفتاء ومظاهر عجز بغداد وأنقرة:

الحقيقة الأولى، هي عجز مختلف الأطراف الإقليمية المتضررة من الموقف الكردي العراقي، ومن سياسات البارزاني بالتحديد، عن تبني خيارات فعالة لوقف انفصال الإقليم عن العراق.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وبالمجمل؛ فإنه لو استطاع البارزاني وحزبه النجاح في الانتخابات المقبلة في الإقليم؛ رئاسية وبرلمانية، ودخول العام 2018م، وهو محافظ على مكاسب المرحلة الأخيرة – له وللإقليم – فإنه سوف يكون قد اجتاز الفترة الحرجة من الموقف، وبات مرشحاً للانتقال للخطوة التالية.

وحتى تركيا؛ لا تجد لنفسها أي مجال للحركة الفعالة، وتركز على جزئية فرض حصار على الإقليم، سواء من خلال إجراءات منفردة، أو بالتعاون مع الحكومة العراقية المركزية في بغداد.

وحتى هذا لا يمكنها في الوقت الراهن؛ لأنها اقتصادياً تستند بشكل كبير على تعاونها مع الإقليم، سواء كسوق للمنتجات التركية، أو نقطة عبور إلى السوق العراقية.

كما أن إغلاق الحدود بالكامل مع إقليم كردستان، سوف يعرض تركيا لمخاطر أمنية جمة، لأنه سوف يعني مع ارتفاع مستوى الأزمة مع أربيل بقرار كهذا؛ فتح المجال لتحركات غير قانونية عبر الحدود، لا يمكن مراقبتها أو ضبطها، مع تعويق قدرة أنقرة على ممارسة أعمال حربية سيادية في سماء الإقليم ضد حزب العمال الكردستاني التركي الانفصالي، الذي يتمركز في جبل سنجار والمناطق المحيطة به، شمال العراق.

كذلك نقطة تعطيل أنبوب النفط الذي تديره حكومة إقليم كردستان، إلى ميناء "جيهان" التركي، واستبداله بأخر لا يمر بأراضي إقليم كردستان العراق؛ أمر لا يمكن تنفيذه على أرض الواقع.

فخط الأنابيب القديم والشبكة المتصلة به يخرج والخط الحالي، كلاهما في الأصل، من حقول نفط كركوك، وهذه منطقة من ثلاثة مناطق متنازع عليها بين أربيل وبغداد، وتسيطر عليها قوات البشمركة الكردية بشكل فعلي، أو على الأقل لديها القدرة على بسط سيطرتها عليها في وقت وجيز.

كما أن الشبكة القديمة مدمرة منذ استيلاء تنظيم الدولة "داعش" على الموصل وما حولها، في العام 2014م، وهناك اتهامات للبشمركة أصلاً بتدمير الخط والشبكة التابعة له، من أجل تحويل صادرات حقول كركوك النفطية إلى الخط الذي تديره السلطات الكردية.

أي أن أكراد العراق جاهزون في أي وقت لتخريب هذه المحاولة، فيما من الأصل لا يمكن وقف صادرات النفط من خلال الخط الحالي، لأن ذلك يعني خسارة لأنقرة وبغداد على حد سواء على المستوى الاقتصادي والإستراتيجي العام.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وهناك تعقيدات كبيرة للغاية تعيق أي إجراء تركي لوقف صادرات النفط من العراق أو كردستان، لأن الأمر مرتبط بشركات النفط الدولية التي تدير هذه الحقول، وهذه يمكنها أن تتسبب في معاقبة تركيا أمام هيئات التحكيم التجاري الدولي، وتطالبها بتعويضات جسيمة.

كما أن ذلك يعني - في ظل أنه في الأول والأخير؛ فإن تركيا غير معنية رسمياً بأي شيء يجري في كردستان العراق - أن تركيا سوف تفقد جاذبيتها كدولة إستراتيجية في مسألة تصدير النفط والغاز من خلال موانئها على المياه الدافئة في البحر المتوسط؛ لأنها سوف تظهر بمظهر الدولة التي في أية أزمة سياسية لا تعيها بشكل رسمي؛ سوف تقوم بإجراءات عقابية إستراتيجية بهذه الصورة.

وهناك بالفعل أكثر من مشروع يتم التخطيط لها في آسيا الوسطى ومن جانب روسيا، تنتهي في ميناء "جيهان" التركي، وسوف تكون لنقطة ارتفاع المخاطر الأمنية والسياسية للمنطقة في جنوب تركيا، تأثيرات في هذا الصدد.

في المقابل؛ فإن البارزاني أثبت أنه صاحب قدم ثابتة، وهو ما تبرزه تطورات الحدث؛ حيث إنه تعامل بنمط سليم وفق العلوم السياسية وقواعد العلاقات الدولية بالفعل، مع المهددات التي ظهرت، والتصعيد الذي تم من الأطراف كافة.

ففي الداخل؛ استخدم نمطاً سلوكياً يُسمى بـ"سياسة الرد المرن"؛ حيث إنه استعمل الأدوات السياسية والعسكرية بالقدر الذي يتساوى مع أي إجراء أخذته بغداد، بما في ذلك غلق الطرق الرئيسية بين كركوك والموصل يوم الأربعاء 11 أكتوبر، رداً على ما رأى أنه محاولات من جانب بغداد لفرض السيطرة بالقوة المسلحة على كركوك، وهو ما نفاه العبادي على الفور.

على المستوى السياسي؛ تماهى مع خطاب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، بأنه لن يكون هناك أي استعمال للقوة المسلحة، وقال إنه مستعد للحوار مع بغداد ولكن من دون شروط مسبقة.

كما لم يبد الأكراد الكثير من التخوفات إزاء "العقوبات" التي فرضتها عليها بغداد، مثل غلق المجال الجوي أو طلب تسليم شبكة الاتصالات، أو التهديد مع تركيا بغلق منافذ الإقليم.

وتركيا بالذات في هذا الموضوع لم تستطع أخذ قرار نهائي بغلق الحدود مع إقليم كردستان العراق، بالرغم من تهديدات أردوغان الواضحة في هذا الصدد.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وهو ما يقول إنه حتى على مستوى الإقليم بقواه الكبرى؛ أكد البارزاني وقيادات المشروع الكردي، ثبات أعصابهم حقيقة في تعاملهم مع ردود الفعل التركية على وجه الخصوص؛ حيث لم يفرغوا أو يتراجعوا.

ومن الواضح أنهم في كردستان العراق قد عملوا على توظيف بعض علاقاتهم وقنواتهم السرية مع الأتراك، وبالذات مؤسستهم العسكرية، بعيداً عن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مباشرة، وأثار الملف الأمني المتعلق بمنطقة جنوب شرق تركيا ذات الغالبية الكردية، ونشاط حزب العمال الكردستاني التركي عبر الحدود مع الإقليم.

وهناك تقارير تشير كذلك إلى توظيفه لعلاقات آل البارزاني التاريخية، غير المعلنة، مع إسرائيل، والحركة الصهيونية العالمية، سواء في التأثير على واشنطن أو أنقرة.

وأثبت البارزاني ثباته فعلاً، في الفترة التي سبقت الاستفتاء، والفترة القليلة التي تلتها؛ عندما عملت أنقرة على وجه الخصوص على إعطاء تحركاتها صفة الجدية والخطورة، من خلال سلسلة من المناورات والتحركات العسكرية في المنطقة المحاذية للحدود بينها وبين الإقليم، أو مع قوات من إيران والعراق، ترافقت مع تصريحات نارية كالمعتاد من أردوغان، ومن رئيس وزرائه، بن علي يلدرم.

ولكن هذا فيما يبدو لم يؤثر على أعصاب البارزاني، واستمر في العمل في الاتجاه الذي اختاره مع توظيفه لمختلف الأوراق التي يملكها.

ولعل من أهم ما لجأ إليه البارزاني في هذا الصدد، هو تأكيده على أن دولة كردستان المزمعة – هو يتحدث عنها كما لو أن الانفصال بات واقعاً قائماً – لن تكون دولة عنصرية، وهو ما يضعف الموقف التركي على وجه الخصوص؛ حيث الاتهامات التركية تنصب أساساً على أمرين:

- أن الإقليم سوف يكون نقطة تبلور لدولة كردية خالصة، تنضم إليها الأقاليم الكردية في دول المنطقة الأخرى.

- أن الإقليم سوف يتحول إلى دولة كردية تضطهد الأقليات فيها، وبالذات التركمان.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن البارزاني والقيادات السياسية للإقليم؛ حرصوا تماماً على طمأنة مختلف مكونات الإقليم من غير الأكراد – غالبيتهم من المسلمين السنة – بما في ذلك العرب في كركوك، والکرد الأيزيديين؛ إلا فنتين.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الفئة الأولى، هي العائلات العربية غير الكركوكية التي جاء بها الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، إلى كركوك من مناطق أخرى من وسط وجنوب العراق، ضمن سياسات "تعريب" كركوك والمناطق الكردية؛ حيث هذه واجهت بعض المشكلات مع قوات البشمركة خلال عمليات تحرير الموصل وتنظيف المناطق المحيطة بكركوك من تنظيم "داعش".

الأكراد قالوا بأنهم قاموا بترحيل العشرات وربما المئات من هذه العائلات، ولكن بزعم أن هذه العائلات تعاونت مع "داعش"، ووفرت لها حاضنة شعبية أدت إلى تمكين التنظيم من هذه المناطق.

الفئة الثانية، هي التركمان، وغالبيتهم من السنة، إلا أن فيهم بعض الشيعة.

وهؤلاء يتواجدون في المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد، وبالذات في قضاء "طوز خورماتو"، في محافظة صلاح الدين، ومدينة "خانقين" في محافظة "ديالى"؛ حيث يسكنون مع أكراد قبليين، وعرب شيعة، كما يوجد تركمان في سهل نينوى، وبنسبة قليلة في كركوك (72 بالمائة من سكانها، عرب و21 بالمائة منها أكراد).

يعود الموقف الكردي منهم إلى عامل تركيا. فالتركمان والقبائل والشعوب ذات الأصول التركية – سواء في العراق أو في غيرها من دول المنطقة وآسيا الوسطى، وحتى حدود الصين – تعتبرها تركيا رسمياً مثل رعاياها، وتسبغ عليها حمايتها، بل وتفتح لهم أبواب تركيا كمواطنين تقريباً، مثلما حدث مع أقلية الأويغور في إقليم تركستان الشرقية، في الصين.

وهو ما يفسر المعارضة الرسمية التركية الواضحة لسيطرة روسيا على إقليم القرم من أوكرانيا، بعد الأزمة الأخيرة هناك؛ حيث يضم الإقليم نسبة كبيرة من ذوي الأصول التركية، وكانت أنقرة تعتبره ضمن فنائها الخلفي بالفعل، وكان من السهل عليها التواصل مع "مواطنيها" هناك في ظل كون الإقليم ضمن الدولة الأوكرانية، وهو ما تعذر بعد سيطرة روسيا عليها، مع تضيق الروس عليهم، لمعرفة أنهم طابور تركي خامس هناك.

ولا يمكن القول إن روسيا تطمئن إلى تركيا إطلاقاً، بالرغم من كل الانفتاح الحالي من جانب موسكو على أنقرة؛ حيث روسيا ترى في تركيا شوكة قوية لحلف شمال الأطلسي "الناتو"، خصم موسكو وعدوها الأساسي، في خاصرتها، وكذلك تراها دولة ذات ميول توسعية لم يخفها أردوغان في تصريحات كثيرة عن "الفضاء التركي" و"العثمانية الجديدة"، وظهور مطامعه في "استعادة" مناطق شمال العراق وسوريا، باعتبار أنها اقتلعت اقتلاعاً من تركيا ضمن عملية "سايكس بيكو" عام 1916م، وعملية "سيفر" عام 1920م.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ولذلك؛ فإن الحالة الوحيدة – بجانب سلوك البشمرجة ضد العائلات العربية في كركوك – التي سَجَل فيها حالة تبادل اعتداءات عسكرية مع طرف ما في الإقليم، كانت مع الحرس التركماني في كركوك، وهم ربما الطرف الأهلي الوحيد المسلح في هذه المناطق كلها، وتسليحهم يتأتى من تركيا بطبيعة الحال، وهم اعترفوا بذلك صراحة؛ حيث قالوا إنهم "وباقى المكونات غير الكردية هناك" – وهو أمر غير دقيق – بدأوا في جمع السلاح "للدفاع عن أنفسهم".

البارزاني وموازنة القوى داخل وخارج العراق:

من بين أهم المسارات التي يعمل عليها البارزاني، تحويل مواقف فرنسا وروسيا بالذات من الأزمة، لموازنة الأطراف الأخرى داخل وخارج العراق، في الإقليم وعلى المستوى الدولي، التي تعارض الاستفتاء.

وتشير مصادر مقربة منه؛ إلى أنه يبني موقفه على ضبابية الموقف الروسي والفرنسي من الاستفتاء.

وفي الحالة الروسية بالذات، نشير إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال زيارته الأخيرة إلى أنقرة، تفادى الإعلان عن موقف واضح رافض للاستفتاء، وقال إن "الموقف الرسمي لروسيا معروف، وهو الذي جاء في بيان وزارة الخارجية الروسية".

وهو بيان إشكالي حقيقة؛ حيث إنه مع تأكيده على موقف روسيا الداعم لسيادة العراق ووحدته؛ قال إنه "يحترم التطلعات القومية للشعب الكردي".

ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى العامل الاقتصادي في الموقف الروسي؛ حيث تهيمن شركات النفط الروسية على هذه الصناعة الحيوية في كردستان العراق.

ومع كون بغداد منقسمة على أمرها؛ حيث الكتل السنيّة الكبرى لم تبد ممانعة حقيقية لمساعي الإقليم للانفصال؛ فإن البارزاني يحاول أن يتواصل مع مختلف الأطراف في الداخل والخارج، ومن بين ذلك، لقاءات شملت معظم السفراء الأجانب في العراق لتحويل مواقف دولهم لصالحه.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الموقف الأمريكي.. داعم للانفصال!

تنقلنا الصورة شديدة التعقيد السابقة إلى الحقيقة الثانية؛ وهي أن الموقف الراهن على المستوى الدولي، لا يشير إلى معارضة دولية – أو حتى من بعض الأطراف الإقليمية – حقيقية لانفصال إقليم كردستان عن العراق.

ونشير هنا أولاً إلى موقف الطرف الثاني من المعادلة الذي تعمل معه تركيا بجانب بغداد، وهو إيران.

فلا تبدو إيران في موقف قوي فعلياً من الاستفتاء؛ فهي أولاً لا ترى في الموقف الكردي في العراق تهديداً لوحدة أراضيها؛ لأن المشكلة الكردية لديها غير موجودة بشكل واضح؛ حيث لا تزيد نسبة الأكراد في إيران عن 7 بالمائة من إجمالي تعداد السكان، أي حوالي 6.2 مليون نسمة، ويسكنون بالأساس في خط يأخذ منحنيً مائل شمال غرب إيران، يضم من الشمال إلى الجنوب محافظات كردستان، وكرمان شاه، وإيلام، ولورستان.

وفي كل هذه المحافظات – باستثناء كردستان – يُعتبر الأكراد أقلية، ولا يوجد لهم قيادة سياسية، بخلاف أكراد سوريا والعراق وتركيا؛ حيث تعدادهم بعشرات الملايين ومنظمون ومسلحون تسليحاً جيداً، ولهم أحزاب سياسية تمثلهم، وقيادات توحد مواقفهم، ولهم ممثلات وجماعات ضغط في مختلف أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية، وهو كله غير متوافر لأكراد إيران، مع قوة الدولة المركزية القاهرة بطبيعة الحال.

وترى إيران أنها ليست مضطرة في ظل مخططها الإقليمي، إلى السيطرة على العراق بالكامل أو سوريا بالكامل، بما فيها أقاليم متمردة تضر بأكثر مما تنفع مثل الأقاليم الكردية، التي تضم مع الأكراد طائفة واسعة للغاية من الأقليات الباحثة عن ذاتها وتكريس وجودها.

كما أن دولة كردستان الكبرى أو على الأقل دولة في كردستان العراق، ومناطق حكم ذاتي لأكراد سوريا؛ سوف تكون حزاماً قوياً يقمع أية مطامع تركية في العراق وسوريا؛ مناطق نفوذ إيران الأساسية في المشرق العربي.

فالإيرانيون مثل الروس؛ لا يثقون في نوايا الأتراك، وبالذات في وجود رئيس قوي مثل أردوغان، ونظام قومي منظم له تواجهه أدوات تأثيره وأجنداته التي لا يخفيها، مثل النظام التركي الحالي، الذي يقوده حزب "العدالة والتنمية" والذي يتجاوز بحكومته، مفهوم حكومة



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حزبية أنت بصناديق الاقتراع، الى نظام كامل أسس لنفسه وجوداً ونفوذاً في مختلف مؤسسات الدولة ذات التأثير، بما في ذلك هيئة الاستخبارات والمؤسسة العسكرية.

ولذلك، فإنه في باطن الأمر لدى الإيرانيين، تُعتبر الإجراءات التي يتبناها أكراد سوريا والعراق لتحقيق الاستقلال أو الانفصال، إنما في مصلحة المشروع الإقليمي الإيراني، ولكنها لا تظهر ذلك صراحة بالطبع لحلفائها في دمشق، وفي بغداد.

الموقف المهم في هذا الصدد في حقيقة الأمر؛ هو الموقف الأمريكي؛ حيث يُعتبر الموقف الأمريكي هو أهم داعم لعملية ظهور دولة كردستان الكبرى.

والأمر لا يتوقف عند عهد الرئيس الأمريكي الحالي، دونالد ترامب؛ حيث إن ذلك الأمر يُعتبر أحد أهم ثوابت التحالف الأنجلو ساكسوني الذي يقود حلف "الناتو"، بجناحيه في لندن وواشنطن، ويعمل على خلق خرائط جديدة للمنطقة، في عملية بدأت منذ عقد الثمانينيات الماضي، استناداً إلى بعض الحقائق الجيوسياسية، التي تشير إلى مناطق الانقسام والتداخل شديدة الحساسية في المشرق العربي، وخصوصاً في سوريا والعراق.

وربما تُعتبر وزارة الدفاع الأمريكية وأجهزة الاستخبارات البريطانية، هي أكثر الأطراف في هذا العالم عملاً على تنفيذ هذه الخرائط على الأرض.

وهو أمر واضح تماماً منذ اجتياح العراق، وفرض دستوره الحالي، بالمادة (140) التي أصّلت لانفصال إقليم كردستان، وعمل نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي السابق، على تحقيقها.

ولعل وجود المالكي – رجل إيران الأول في العراق – في الصورة، يؤكد ما ذهبت إليه هذه الورقة في موضع سابق، بشأن حقيقة موقف إيران من الأزمة الراهنة في كردستان العراق، وفي مناطق الأكراد في شمال سوريا؛ حيث إنها عامل أمان ضد مطامع خصم قوي مثل تركيا التي تمثل كذلك رمزاً كبيراً في العالم الإسلامي السني، بل وفي العالم العربي ذاته.

وفي حالة أكراد سوريا بالذات؛ يكفي الإشارة إلى تصريح لوزير الدفاع التركي، نور الدين جانكلي، في كلمة ألقاها بمؤتمر للدفاع والأمن منعقد في جورجيا، الخميس 12 أكتوبر، أن الولايات المتحدة زوّدت قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المعروف اختصاراً بـ"PYD"، بأسلحة وذخائر تكفي لتسليح جيش قوامه 50 ألف جندي تحت مظلة محاربة تنظيم الدولة "داعش".



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

لا يمكن بحال من الأحوال قبول المبرر الأمريكي لكل هذا المستوى من التسليح الذي شمل مدرعات ثقيلة وصواريخ، كما أنه من السذاجة بمكان قبول إعلان "البنتاجون" أكثر من مرة في ربيع وصيف العام الجاري، من أن هذه الأسلحة سوف يتم جمعها بعد الانتهاء من تصفية وجود "داعش"، وهو أصلاً ما أكد أكراد سوريا على أنه لن يقوموا به.

وترامب في نوفمبر 2016م، بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، أدى بحوار لغريمته اللدود "النيويورك تايمز"، معقل الديمقراطيين في الصحافة الأمريكية، قال فيه إنه يرفض السياسة الأمريكية التي تعمل على تغيير خرائط المنطقة، وقال: "ليس من مهام الولايات المتحدة خلق أمم ودول جديدة".

وبالتالي؛ لا يمكن قبول موقف أمريكي رافض لانفصال إقليم ساهمت الولايات المتحدة في التأسيس لانفصاله في الدستور العراقي بعد الغزو، ولا بأن الولايات المتحدة لا تستعي إلى ذات الأمر في منطقة الجزيرة السورية بما فيها عفرين ومنبج غرب الفرات.

.....

تبقى الإشارة في هذا الصدد إلى أن البارزاني من الواضح أنه بالفعل لن يأخذ أية خطوات إلى الخلف، ويبقى أن الموقف البريطاني يبدو غامضاً حقيقة؛ حيث إن لندن إلى الآن تبدي معارضة حقيقية للانفصال، ولكنها معارضة للتوقيت لا أكثر؛ حيث ترى لندن أن المخطط الموضوع لتقسيم المنطقة، لم يصل إلى محطته هذه بعد.

ويمكن تفسير الموقف البريطاني بأنه رافض لأمر يزعزع استقرار تركيا، التي تعتبر حليفة لندن الأهم في الوقت الراهن في المنطقة، والذراع الطويلة لها ولواشنطن – ما قبل ترامب - في تنفيذ مخطط الفوضى الهدامة الذي رعته إدارات الرئيسين السابقين، جورج بوش الابن، وباراك أوباما.

أما ماذا سوف يحدث؛ فإنه من الواجب التأكيد على أن الانتخابات المقبلة في كردستان العراق سوف تكون فاصلة.

فلو أنها أصلت موقف البارزاني وحزبه، الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ فسوف تكون خطوة مهمة لإسناد مشروع الانفصال، مع إضعاف موقف معارضيه داخل الوسط الكردي ذاته، ولاسيما بعد تغييب الموت لغريمه التقليدي الأكثر ميلاً للحلول السلمية والتحركات الهادئة،



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الرئيس العراقي السابق، جلال الطالباني، مما سوف يضعف موقف حزبه، الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي كان رافضاً لخطوة الاستفتاء في هذا التوقيت.

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية